[٢]

ردود الفعل الاردنية تجاه بيان مؤتمر القاهرة الثلاثي

[١]

بقدر ما تعود سياسات الحكم الاردني الفلسطينية عليه بدعم مادي وسياسي من قبل الامبريالية ، قادته هذه السياسات طوال فترة السنوات الماضية ، الى قطيعة عربية شاملة على المستوى الشعبي وجزئية على المستوى الرسمي . وباعتبار ان مصر اولا وسوريه ثانيا ، هما مفتاح علاقات الاردن العربية ، فانه يمكن القول بأن الحكم الاردني عاش طوال فترة ما بعد مجازر الاحراج والاغوار عام ١٩٧١ ، ضمن دائرة شبه كاملة من القطيعة العربية . ولم تشهد علاقاته أي تحسن ملموس الا في أعقاب مؤتمر القمة الثلاثي الذي عقد في القاهرة عشية حرب تشرين الاول. غير ان احجام الحكم الاردني عن المساهمة الجدية في الحرب ، قطع أيام الانفراج المحدودة في علاقاته العربية ، واعاده مرة اخرى الى اجواء العزلة الحقيقية . وكان شاهدا على ذلك الفوز السياسي الكبير الذي حققته منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر قمة الجزائر ، وردود الفعل والمواقف الانفعالية التي صدرت في عمان ، ازاء اصدار مؤتمر القمة قراره باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني .

وفي فترة لاحقة استطاع الحكم الاردني ان يتجاوز جزئيا نطاق عزلته العربية ، من خلال الاجتماع الذي عقده الملك حسين والرئيس السادات بالاسكندرية في شهر تموز (يوليه) الماضي ، والذي صدر بنتيجته البيان الشهير ، حيث يتم بموجبه تقسيم تمثيل الشعب الفلسطيني بين المنظمة والحكم الاردني .

بصدور بيان الاسكندرية ذلك ، اكتسب النظام الاردني تغطية عربية خولته السعي بدأب لتحقيق فك الارتباط على الجبهة الاردنية ، غير انه لم يتمكن ، لاسباب متعددة ، من تحقيق غايته هذه .

من ناحية اخرى بذلت منظمة التحرير الفلسطينية من جانبها جهودا سياسية متواصلة ، على الصعيدين العربي والدولي ، لتعديل الموقف المصري من مسألة التمثيل الفلسطيني ، واستطاعت المنظمة تحقيق ذلك مؤخرا في الاجتماع الثلاثي ، الذي عقد في القاهرة في ٢٠ و٢١ ايلول (سبتمبر) الماضي ، وحضره وزيرا خارجية كل من مصر وسوريا ورئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية .

ردود الفعل الرسمية

ازاء صدور بيان القاهرة الثلث الاطراف ، شهدت العاصمة الاردنية ردود فعل عنيفة ، عبرت عن نفسها بمجموعة من المواقف الرسمية وشبه الرسمية . ودخل الحكم بنتيجة ذلك مرة اخرى في اجواء العزلة الرسمية العربية .

في اليوم التالي على صدور بيان القاهرة ، جاءت ردة الفعل الاردنية ، عبر بيان حكومي مسهب ومليء بالمرارة ، يعلن عن اتخاذ الحكم الاردني لقرار تجميد نشاطاته السياسية وتحركاته المنبثقة عن قبوله مؤتمر جنيف وقراري مجلس الامن الدولي رقم ٢٤٢ ، ٣٣٨ . فبعد ان أعلن البيان قرار الحكومة الاردنية ذلك ، ذكر ان الملك حسين أبلغ قرار تجميد تحركه هذا ، الى سفيري الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وان « قرار التجميد يأتي كخطوة مرحلية حتى يتم لقاء القمة العربي المقبل المقرر عقده في المملكة المغربية » . واعتبر البيان ان ما تضمنه بيان القاهرة « قرارات خطيرة لا يملك ازاءها الا ان يتخذ موقفه المذكور » . واضاف ان الاردن ينتظر انعقاد القمة العربية « ليقرر مسبقا ان تبني المؤتمر للبيان المذكور سيعني اعفاءه من كل مسؤولية سياسية وعلاقة مباشرة خاصة بالقضية » . وحمل البيان بعد ذلك « هذا القرار ونتائجه والتبعات المترتبة عليه مجموع الدول العربية الشقيقة كافة » . وفي الختام ذكّر البيان بموقف الاردن « النضالي » الذي ظل يصر على ضرورة استعادة الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وعودة السيادة العربية على القدس ، « ومن ثم تمكين الشعب الفلسطيني وتحت اشراف دولي محايد من ممارسة حقه الكامل في تقرير مصيره ». (جريدة **الرأي** الاردنية ، ١٩٧٤/٩/٢٣) .

ومن الجدير بالذكر ان وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام كان قد وصل الى عمان يوم صدور